

أسباب ظاهرة العنف (٢)

بقلم: محمد محفوظ

أسباب العنف في الوطن العربي

إن العنف، بكل مستوياته وأشكاله، ليس وليد الصدفة أو الفضاء المجرد، وإنما هو نتاج عوامل وأسباب عديدة. وأهم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة العنف وبروزها في الفضاء الاجتماعي والسياسي العربي هي:

١ - الأسباب الدينية - الثقافية

إن مشهد العنف المعاصر في الفضاء العربي تقوده جماعات وتنظيمات تنتسب إلى الإسلام، وترفعه شعاراً ومشروعاً لأجندتها وأهدافها. وحين التأمل العميق في هذه الظاهرة، نكتشف أن القراءة الدينية أو الفهم الديني لهذه الجماعات، هو عامل من عوامل جنوح هؤلاء إلى الأخذ بأسلوب العنف. (وليس معنى هذا - ولا ينبغي أن يفهم منه - أن العنف يجد جذوره أو مرجعه في العقيدة الإسلامية على نحو ما يذهب إليه كثيرون! بل معناه أن نسق القيم المتشعب بالدين - لدى المجتمعات العربية - يجد نفسه أحياناً في صراع مع منظومات جديدة من القيم، ويجد عسراً في التكيف معها، فيرجمها قسم من المجتمع بالبدعة والانحراف عن محجة النظام الديني والأخلاقي، فيما يجنح بعض منهم إلى انتداب النفس لدور رسولي، فتراه يكفر المجتمع الجاهلي الجديد، بعد تكفيره الدولة، وينصرف إلى إنفاذ الأمر الإلهي بوجود إقامة الحد على الضلال، وتحديداً من عتبه القصية: الجهاد. ومع أنه لم يحصل أن وقع - أو انعقد - إجماع بين سائر الإسلاميين العرب على وجوب النهوض بـ (الفريضة الغائبة) أي الجهاد ضد المسلمين تحت أي ظرف، بل اعتبرها أكثرهم شططاً وغلواء في النظر إلى الدين واستقراء أحكامه، إلا أن ذلك لم يغيّر من الحقيقة شيئاً.. والحقيقة هي أن دم الناس يسفك يوماً بفتاوى رجال يُشك في مدى حجيتهم الدينية، وفي أن الذي أرادوه جهاداً بات يندرج بالضرورة فتنة^(١). وليس من شك في أن هذه الرؤية المتطرفة تتغذى من طبيعته الاختيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في الاجتماع العربي المعاصر.

هذه الاختيارات التي تركت تأثيراتها العميقة في الفضاء العربي على المستويات النفسية والاجتماعية والثقافية، مما دفع البعض إلى الانكفاء والعزلة وبناء جزر اجتماعية معزولة عن الفضاء العام. وكانت هذه الجزر وهذه العزلة تتغذى باستمرار من رؤية دينية ضيقة تسوّغ هذا الخيار، وهذه الممارسة، وتشجع عملية الرفض بكل صورته للواقع القائم بكل خياراته ووقائعه.

من هنا فلا علاقة للدين بالأمر، أما إذا كان ثمة خلل، فالبحث فيه ينبغي أن ينصرف إلى صاحب التأويل، وإلى ظروف هذا التأويل. والذي يزيد من تعميق هذا الخلل في الفضاء العربي بكل مستوياته، هو طبيعة الثقافة السائدة وخياراتها العامة؛ حيث إنها ثقافة ترفض التعددية وحق الاختلاف، وتكتفي من التقدم الإنساني والحداثة بالقشور، فيما تنغمس في إقامة أمر المجتمعات العربية على مقتضى قواعد الاختزال والاستبداد.

فالجماعات الدينية التي كُفرت الدولة والمجتمع، وحاربت الجميع بحجة أنهم جميعاً خرجوا عن مقتضيات الصراط المستقيم، هي جماعات تحمل رؤية أحادية وضيقة للمجتمع والحياة بكل حقائقها ووقائعها. هذه الرؤية هي التي تقود هذه الجماعات عبر متواليات نفسية وعقدية لممارسة العنف والتبذ تجاه الآخرين.

كما أن الثقافة السياسية والاجتماعية، التي تنبذ حق الاختلاف، وتتحارب التنوع، وتؤله القوة بعيداً عن مقتضيات الحق، هي أيضاً بيئة خصبة لإنتاج ظاهرة العنف في المجتمعات العربية.

وعليه، فإن السبب الأول لبروز ظاهرة العنف في المجال العربي - الإسلامي، هو السبب الديني - الثقافي، حيث يتداخل التعصب الديني

الأعمى مع الجمود الثقافي والجفاف الفكري، بمقولات الجهاد، وتوظيف النصوص الدّينية لنوازع سياسية وسلطوية وعنفية.

٢ - الأسباب السياسية:

عديدة هي المؤشّرات والحقائق التي تؤكد أن المشهد السياسي العربي يعيش الكثير من المشكلات البنوية والهيكلية، التي لا تؤثر على راهن العرب فحسب، بل على مستقبلهم ومكاسبهم الحضارية.

وبسبب هذه الأزمات والمشكلات البنوية التي يعانها المشهد السياسي العربي، تعمل الكثير من النظم والمؤسسات على ممارسة أنواع العنف كلها لتجاوز نقاط الضعف البنوية. وبدلاً من أن تبحث هذه المؤسسات عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات، فإنّ استخدامها للعنف يفاقم من المشكلة، ويوفر لها المزيد من أسباب وعوامل الحياة.

ولا شك أن انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولّد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف. وهذا يقود إلى حقيقة أساسية من المهم التنبُّه لها دائماً؛ وهي: أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون، وإنّ كان ذلك بمقادير مختلفة ولغايات متباينة.

ولا ريب أن وجود توترات ظاهرة أو كامنة بين الدولة والمجتمع في الفضاء العربي، يساهم عبر تأثيراته ومولّداته في بروز ظاهرة العنف. وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت في بعض البلدان العربية تؤكد بشكل لا لبس فيه أن تناقض الخيارات الكبرى بين السلطة والمجتمع يقود في المحصّلة النهائية لشيء ظاهرة العنف وبروزها.

وقد عبّر هذا التناقض والتدهور عن أعلى تجلياته المادية، في انفلات غرائز العدوان المتبادل بين مكّونات الحقل السياسي في مشاهد متلاحقة من العنف والإقصاء المتبادل، إلى درجة باتت فيها العملية السياسية عاجزة - أو تكاد - عن أن تعبّر عن نفسها بصورة طبيعية، أي كفعالية تنافسية سلمية، وإلى الحد الذي كاد فيه العنف - المادي والرّمزي - أن يتحوّل إلى اللّغة الوحيدة التي يترجم بها الجميع مطالبه ضد الجميع. وفي أحشاء هذا التوتر تترعرع مشاريع العنف والإقصاء، وتتسع دائرة التناقض والتصادم، وتزيد فرص الانتقام وممارسة العسف بحق الآخر. وهكذا نصل إلى مسألة أساسية؛ وهي: أن أحد الأسباب الرئيسة لبروز ظاهرة العنف، هو غياب حياة سياسية سليمة ومدنيّة في العديد من بلدان العالم العربي.

وإنّ النهج السياسي المعتدل، الذي يتعاطى مع الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة، هو القادر على ضبط نزعات العنف، وهو المؤهل لمراكمة الفعل السياسي الراشد في المجتمع.

٣ - الأسباب الاقتصادية - الاجتماعية:

لو تأملنا في وقائع العنف في المجال العربي لاكتشفنا، ودون عناء وصعوبة، أنّ إخفاقات التنمية والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة والبطالة، من الحقائق التي تساهم في بروز ظاهرة العنف.

لذلك نلاحظ بوضوح وفي العديد من الدول، أن القاعدة الاجتماعية التي تعتمد عليها جماعات العنف، وتوفر لها الكادر البشري والحماية، هي مدن الصفيح وأحزمة البؤس التي تضرب طوقاً رمزياً ومادياً على كبريات المدن العربية.

فلا يمكن أن نُغفل الأسباب الاقتصادية والعوامل الاجتماعية في بروز ظاهرة العنف؛ وذلك لأنّ (آليات العنف تتحرك صعوداً وتصعيداً بالتّناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة)!

فالتدهور الاقتصادي يقود إلى تصدعات اجتماعية خطيرة، وبدورها (التصدعات الاجتماعية)، توفر كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في الفضاء الاجتماعي، فليس مستغرباً أن تتحول حالات التهميش الاقتصادي إلى قنبلة قابلة للانفجار.

فماذا ننتظر من ذلك الإنسان الذي لا يملك أدنى ضرورات حياته، ويفتقد إلى نظام الرعاية والحماية الاجتماعية، ودولاب الحياة المتسارع يزيد من ضنكه وصعوباته.

فالمجتمعات المهمّشة التي تعيش الضنك في كل مراحل حياتها، هي مجتمعات مريضة؛ لأنها ببساطة لا تحيا حياة طبيعية. والمجتمع الذي تعيشه، سلوكه العام مضطرب، تغشاه الأزمات الفجائية في كل مجال، تتفجر أحداثه العامة بشكل هبّات وانحرافات جماعية، ولا يبقى له وسيلة للتعبير عن معاناته إلا باستعارة أساليب القمع الممارسة ضده ذاتها. إنه المجتمع المرشح للعنف بكأفة أشكاله وأدواته، والمتقبل لكل الأفكار والإيديولوجيات التي تخاطب جمهور المحرومين والمقموعين. فالفقر لا يقود إلى الاستقرار، والبطالة لا تؤدي إلى الأمن، بل إنهما الأرضية الاقتصادية الاجتماعية لبروز حالات التمرد والعنف.

إن ظاهرة العنف في المجال العربي هي ظاهرة مركّبة، نشأت من اجتماع جملة من العناصر والأسباب وتضافرها على نحو لا يمكن إرجاع هذه

الظاهرة معه إلى سبب أو عنصر واحد دون سواه. ولا يمكن فهم هذه الظاهرة إلا ضمن شبكة العوامل والأسباب التي أفضت إلى بروزها وأدت إلى ظهورها.